الأنباء
الاحد 20 نوفمبر 2011

فوائد كثيرة حققها النظام منها عدم السماح للتناكر غير المعتمدة صحياً

اللنقاوي: أكثر من 14 مليون غالون توفيراً في المياه في 3 محطات تعبئة بعد تركيب أنظمة الدفع المسبق

أعلن الوكيل المساعد لقطاع شؤون المستهلكين في وزارة الكهرباء والماء م.جاسم اللنقاوي عن حجم الوفر في المياه الذي حققته المرحلة الثالثة من مشروع توريد وتركيب وصيانة انظمة الدفع المسبق في محطات تعبئة المياه في الصبية والقشعانية والعبدلي خلال الشهر الماضي والذي كان كبيرا جدا مقارنة بما سبق من الاستهلاك.

وقال اللنقاوي في تصريح صحافي انه تم تحقيق وفر في كميات المياه المستخدمة خلال 12 يوما من تركيب النظام في تلك المحطات في 12 الشهر الماضي ما يقارب 14,036,610 غالونات

م.جاسم اللنقاوي

كمية التوفير في محطات تعبئة المياه
بعد تركيب نظام الدفع المسبق من 13 حتى 24 أكتوبر

محطات تعبئة المياه	كمية التوفير بالجالون
محطة تناكر الصبية	738,100,00
محطة تناكر القشعانية	11,626,880,00
محطة تناكر العبدلي	1,671,630,00
اجمالي كمية المياه التي تم توفيرها	14,036,610,000

اي ما يعادل 1,169,717 غالونا يوميا في حين ان استهلاك تلك المحطات خلال 12 يوما سبقت تركيب النظام كان 39,750,730 غالونا.

ولفت اللنقاوي الى ان تحويل محطات التعبئة من نظام التشغيل اليدوي الى نظام التشغيل الأوتوماتيكي الهدف منه ليس فقط الحد من الهدر في كميات المياه المطلوب تعبئتها او تحصيل المال العام مسبقا طبقا لبطاقات الدفع المسبق او عدم السماح للتناكر غير المعتمدة صحيا من التعبئة من محطات التناكر او الحد من نفقات الصيانة الدورية لأرضيات محطات تعبئة المياه وانما يمتد الأمر ليشمل استخدام المضخات الحديثة في الحفاظ على ثروات البلاد من الهدر غير المبرر.

واوضح ان هذا الأمر يتماشى مع توجيهات وزير الكهرباء م.سالم الأذينة ووكيل الوزارة وتنفيذا للبرنامج الموضوع للمحور الثالث من الخطة الاستراتيجية المعني بتطبيق الأنظمة ذات التقنيات الحديثة لميكنة قطاع شؤون المستهلكين.

وفيما يلي بعض الجداول التي توضح معدل الوفر في كميات المياه العذبة بعد تركيب انظمة الدفع المسبق ومدى اسهام تلك الأنظمة في إحداث وفر في كميات المياه المستهلكة.

● دارين العلي

أشاد بتجاوب لجنة الخدمات العامة ودعوتها الاتحاد لمناقشة الموضوع

السلمان: مجلس الوزراء يناقش دور المكاتب الهندسية في «التنمية» ونحذر من تبعات التعاقدات المباشرة مع المكاتب العالمية

أشاد اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية بتجاوب لجنة الخدمات العامة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء مع مطالب الاتحاد لإيقاف طرح المشاريع الحكومية على المكاتب الهندسية العالمية دون مكتب استشاري هندسي كويتي كشريك متضامن، وإيقاف اعتماد مهندسي الوزارات والجهات الحكومية والمكاتب الاستشارية العالمية للترخيص والاشراف دون مكاتب هندسية ودور استشارية كويتية، مشيرا الى تجاوب أمانة مجلس الوزراء ودعوتها الاتحاد لمناقشة هذه المطالب مع لجنة الخدمات العامة في اجتماع يعقد بمجلس الوزراء يوم الثلاثاء المقبل.

بدوره أشاد رئيس الاتحاد م.بدر السلمان بهذا التجاوب الذي يدل على اهتمام رسمي بدور المكاتب الهندسية والدور الاستشارية المحلية وضرورة تعزيز دورها في مشاريع التنمية التي تعكف الحكومة على تنفيذها خلال المرحلة المقبلة، مشيرا الى ان استمرار وزارة الأشغال العامة في التعاقد مع مكاتب هندسية عالمية دون مكتب هندسي محلي كشريك أو متضامن بالاتفاقية الاستشارية العالمية يعد مخالفة لما جاء بالمادة 11 من القانون 2007/193 الخاص بمزاولة المهنية الهندسية في الكويت.

م.بدر السلمان

تعاقد «الأشغال» المباشر مع الاستشاريين مخالفة للقانون

وأضاف: ان ذهاب وزارة الأشغال العامة الى التعاقد المباشر مع المستشارين العالميين دون شريك ومكتب هندسي كويتي ضامن، ممارسة مخالفة لعدد من القوانين والقرارات ومنها القانون رقم 5 لسنة 2005 والقرارات الوزارية بشأن تنظيم أعمال البناء ومتطلبات رخص البناء، التي تلزم مالك المشروع ان يقدم المستندات والرسومات المعمارية والإنشائية والتنفيذية التي تحددها بلدية الكويت، ويجب ان تكون هذه الرسومات أو التعديلات عليها معتمدة من مهندس مرخص له بمزاولة المهنة الهندسية في الكويت، وان يلتزم طالب البناء بأن يعهد الى مكتب هندسي بالإشراف على تنفيذ الأعمال المرخص لها وان يكون المكتب مسؤولا عن تنفيذ هذه الأعمال، مؤكدا ان اصرار الأشغال على الاستغناء عن المكاتب الهندسية الكويتية في المشاريع مخالفة صريحة لهذه القرارات.

وأكد م.السلمان ان هذه الممارسات تتعارض مع الرأي القانوني لإدارة الفتوى والتشريع بكتابها الموجه رقم 1349 بتاريخ 2011/3/2 والذي أفاد بأن يكون المكتب الاستشاري العالمي الذي يتعاقد مع وزارة الأشغال العامة من خلال مكتب محلي يوقعان معا على التعاقد الذي يبرم مع الوزارة وذلك تطبيقا لأحكام القوانين، لافتا الى ان اللوائح والأنظمة بالبلدية تضع المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية كمسؤولة امام البلدية عن تنفيذ الأعمال المرخص بها وفقا للتراخيص الصادرة بها مع إعطاء الحق للبلدية في توقيع جزاءات عليها في حال مخالفتها ذلك، وهو الأمر الذي لا يتوافر في حال قيام الجهات الحكومية نفسها عبر اجهزتها الفنية بالقيام بتلك الأعمال حيث خلت النصوص من إعطاء هذا الحق للبلدية للترخيص لتلك الجهات.

وأعرب السلمان عن الأمل في ان يتم الاتفاق مع لجنة الخدمات العامة بمجلس الوزراء على تعديل مسودة اتفاقية للتعاقد مع المكاتب الهندسية العالمية المطروحة للنقاش للتواؤم مع الرأي القانوني لإدارة الفتوى والتشريع، والاتجاه العام للدولة في تشجيع القطاع الخاص باعتباره الذراع الثانية بجانب الحكومة في دفع قطار التنمية وتنفيذ خطتها التنموية.

تجمع المهندسين اختتم «كيف تبني بيتك»

أختتم تجمع المهندسين الكويتي بالتعاون مع قسم الهندسة المدنية بكلية الدراسات التكنولوجية دورة بعنوان «كيف تبني بيتك» والتي تهدف إلى توعية المواطن بكيفية البناء في جميع اشكاله الزمنية والعمرانية والمشاكل الفنية وكيفية علاجها وذلك عن طريق المحاضرات التدريبية المجانية التي يسعى تجمع المهندسين الكويتي من خلالها إلى نشر التوعية الفنية التي يحتاجها كل مواطن.

وتناولت الدورة عدة جوانب، فنية، تعاقدية ومادية من الناحية المعمارية الانشائية، وقد حرص تجمع المهندسين الكويتي على رفع المستوى الفني للمشاركين في الدورة وعمت الفائدة للجميع.

وأكد عميد كلية الدراسات التكنولوجية د. وائل الحساوي دعمه اللامحدود لتجمع المهندسين الكويتي لاستمرار مثل هذه الدورات التدريبية والتي تعود بالنفع على كافة شرائح المجتمع الكويتي.

من جانبه، أكد رئيس قسم الهندسة المدنية في الكلية د. فلاح الوقيان على دعمه المتواصل لإنشطة تجمع المهندسين الكويتي، وتذليل كل العقبات التي تواجههم.

د.وائل الحساوي مع عدد من المشاركين في الدورة

وبين الوقيان ان قسم الهندسة المدنية ابوابه مفتوحة لتجمع المهندسين الكويتي لإقامة أي دورات تدريبية للمجتمع وأن مختبرات ومعامل قسم الهندسة المدنية جاهزة لإقامة أي ورشة عمل لتنمية المجتمع الكويتي.

بدوره، اعلن الأمين العام لتجمع المهندسين الكويتي م. مشاري العيبان عن تواصل التجمع لاقامة المزيد من الدورات الفنية المتخصصة لخدمة المجتمع بكافة شرائحه.

وبين ان المشاركين في الدورة شددوا على اهمية تنظيم مثل هذه الدورات التي من شأنها تنمية قدرات المشاركين في الدورة متمنين استمرار مثل هذه الدورات لتعم الفائدة للجميع.

21 وزيراً للإعلام تعاقبوا على الوزارة وتنكبوا مسؤوليتها منذ استقلال الكويت

شهدت وزارة الاعلام تعاقب 21 وزيرا تنكبوا مسؤوليتها منذ استقلال الكويت وصولا الى تولي الشيخ حمد جابر العلي الصباح مهام الوزارة الذي أدى اليمين الدستورية أمام صاحب السمو الأمير البلاد الشيخ صباح الأحمد في 16 نوفمبر الجاري بعد صدور مرسوم أميري بتعيينه وزيرا للإعلام.

وكان الشيخ حمد جابر العلي يشغل قبل توليه وزارة الإعلام منصب سفير الكويت لدى المملكة العربية السعودية منذ شهر فبراير عام 2007 وتولى بين العامين 2003 و2006 منصب مدير مكتب سمو ولي العهد بدرجة وكيل وزارة.

كما تولى بين العامين 1998 و2001 منصب وكيل وزارة مساعد لشؤون التجهيز الخارجي بوزارة الدفاع ورئيس هيئة مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع وعمل بين العامين 1993 و1997 في سفارة الكويت لدى ايطاليا وبين العامين 1991 و1993 في مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية وبين العامين 1989 و1991 باحثا سياسيا في مكتب وزير الداخلية وهو حاصل على بكالوريوس علوم سياسية من جامعة الكويت عام 1989.

واختصت وزارة الاعلام وفق المرسوم الذي أصدره الأمير الراحل الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح، طيب الله ثراه، في السابع من يناير عام 1979 في شأن تنظيم وزارات الدولة وتحديد اختصاصاتها بتوجيه السياسة الاعلامية والفكرية والثقافية والاسهام في رعاية الفنون بما يكفل الشعور بالمواطنة والارتقاء بالحس القومي على اساس الالتزام بالقيم الروحية والتمسك بالعادات والتقاليد الأصيلة للمجتمع الكويتي كما تتولى وزارة الاعلام رعاية الشؤون السياحية والآثار.

وكان أول وزير تولى حقيبة الاعلام في الكويت منذ استقلالها في 19 يونيو عام 1961 صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد وذلك في أول تشكيل وزاري في تاريخ الكويت في 17 يناير عام 1962 وكانت آنذاك تسمى وزارة الارشاد والانباء.

وفي التشكيل الوزاري الثاني بتاريخ 28 يناير عام 1963 تولى حقيبة وزارة الارشاد والانباء الشيخ مبارك العبدالله الاحمد الصباح ثم جرى تعديل وزاري في مارس عام 1964 حيث تم تعيين الشيخ جابر العلي السالم الصباح وزيرا للارشاد والانباء بدلا من الشيخ مبارك.

ومنذ التشكيل الوزاري الثالث الذي تم في 6 ديسمبر عام 1964 وحتى الوزارة السادسة في تاريخ الكويت التي تشكلت في 4 فبراير عام 1967 استمر الشيخ جابر العلي السالم الصباح بتولي حقيبة وزارة الارشاد والانباء.

وفي التشكيل الوزاري السابع الذي تم في 2 فبراير عام 1971 أصبحت الوزارة تسمى وزارة الاعلام بدلا من وزارة الارشاد والانباء وذلك تماشيا مع قرار مجلس وزراء الاعلام العرب في دور انعقاده العادي السادس في القاهرة في شهر يناير عام 1970 الذي دعا حكومات الدول الاعضاء الى النظر بتوحيد تسمية الوزارات المختصة بشؤون الاعلام تحت مسمى وزارة الاعلام.

وتولى حقيبة الاعلام آنذاك الشيخ صباح الاحمد كوزير بالوكالة اضافة الى حقيبة وزارة الخارجية وفي الوزارة الثامنة التي تم تشكيلها في 9 فبراير 1975 اصبح الشيخ جابر العلي السالم الصباح نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للاعلام وظل في هذا المنصب حتى تشكيل الوزارة العاشرة في 16 فبراير عام 1978.

وفي التشكيل الوزاري الـ 11 بتاريخ 4 مارس عام 1981 أصبح سمو الشيخ صباح الاحمد نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للخارجية ووزيرا للاعلام بالوكالة.

وفي التشكيل الوزاري الـ 12 الذي تم في 3 مارس عام 1985 اصبح الشيخ ناصر المحمد وزيرا للاعلام واستمر في هذا المنصب في التشكيل الوزاري الـ 13 الذي تم في 12 يوليو عام 1986 ثم جرى تعديل وزاري في 26 يناير عام 1988 حيث تم اسناد حقيبة وزارة الاعلام الى الشيخ جابر المبارك.

وفي التشكيل الوزاري الـ 14 الذي صدر مرسومه بتاريخ 20 يناير 1990 استمر الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح في هذا المنصب الا انه قدم استقالته ابان الغزو العراقي الغاشم للكويت وتم في 25 نوفمبر عام 1990 تعيين بدر جاسم اليعقوب وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني وزيرا للاعلام بالاضافة الى عمله.

وفي التشكيل الوزاري الـ 15 الذي تم في 20 ابريل عام 1991 بعد تحرير الكويت من دنس الاحتلال الصدامي تمت اعادة تعيين بدر جاسم اليعقوب وزيرا للاعلام.

وفي 17 اكتوبر عام 1992 صدر مرسوم اميري بتشكيل الوزارة الـ 16 في تاريخ الكويت واصبح الشيخ سعود ناصر الصباح وزيرا للاعلام واستمر في هذا المنصب في التشكيل الوزاري الـ 17 بتاريخ 15 اكتوبر عام 1996.

وفي 22 مارس عام 1998 صدر مرسوم أميري بتشكيل الوزارة الـ 18 في تاريخ الكويت حمل فيها يوسف محمد السميط حقيبة وزارة الاعلام.

وفي التشكيل الوزاري الـ 19 الذي تم في 13 يوليو عام 1999 تم تعيين الدكتور سعد محمد بن طفلة العجمي وزيرا للاعلام الا انه قدم استقالته في 18 اكتوبر عام 2000 وتم تعيين الشيخ سعود ناصر الصباح وزير النفط وزيرا للاعلام بالوكالة في 14 نوفمبر عام 2000.

وفي 14 فبراير عام 2001 صدر مرسوم أميري بتشكيل الوزارة الـ 20 في تاريخ الكويت واصبح الشيخ احمد فهد الاحمد الصباح وزيرا للاعلام.

وفي 14 يوليو عام 2003 تم تشكيل الحكومة الـ 21 في تاريخ الكويت والأولى برئاسة سمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح وتم فيها تعيين محمد عبدالله أبوالحسن وزيرا للاعلام الا انه قدم استقالته في الثالث من يناير 2005 وتم قبولها في اليوم التالي وتعيين وزير الشؤون الاجتماعية والعمل فيصل محمد بوخضور بالاضافة الى عمله وزيرا للاعلام بالوكالة.

وفي 30 مارس 2005 صدر مرسوم أميري بتعيين د.أنس محمد الرشيد وزيرا للاعلام الا انه قدم استقالته في 9 مايو 2006 وتم تعيين الشيخ احمد فهد الاحمد الصباح وزيرا للاعلام بالوكالة.

وفي 13 مايو 2006 تم تعيين محمد ناصر السنعوسي وزيرا للاعلام واستمر في هذا المنصب حتى 17 ديسمبر 2006 حين قدم استقالته وتم تعيين بدر ناصر الحميدي وزيرا للاعلام بالوكالة وذلك في التشكيل الوزاري الـ 23 في تاريخ الكويت.

وفي التشكيل الوزاري الـ 24 بتاريخ 25 مارس 2007 تم تعيين عبدالله سعود المحيلبي وزيرا للاعلام وتم في التشكيل الوزاري الـ 25 بتاريخ 28 مايو 2008 تعيين الشيخ صباح خالد الحمد الصباح وزيرا للاعلام واستمر في هذا المنصب حتى 16 مارس 2009.

وفي التشكيل الوزاري الـ 27 بتاريخ 29 مايو 2009 تم تعيين الشيخ احمد عبدالله الاحمد الصباح وزيرا للنفط ووزيرا للاعلام.

وفي التشكيل الوزاري الذي تم في 8 مايو الماضي تم تعيين سامي عبداللطيف النصف وزيرا للاعلام ووزيرا للمواصلات الا انه قدم استقالته في 11 يوليو الماضي وتم تعيين سالم مثيب الاذينة وزيرا للاعلام ووزيرا للمواصلات بالوكالة.

يذكر ان وزارة الاعلام مسؤولة عن البث الاذاعي والتلفزيوني وما يتعلق بهما من انشطة فنية او هندسية وطبع ونشر الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) وادارة مطبعة الحكومة والرقابة على جميع وسائل النشر وفقا لاحكام القانون.

كما تعنى الوزارة بالاسهام في نشر الثقافة وتنويع مصادر المعرفة ورعاية الفنون والآداب في مختلف نواحيها اضافة الى الاشراف على السياحة والعمل على تشجيعها وتنويع انشطتها والتعاون مع الدول والمنظمات العربية والاجنبية في مجالات الاعلام والصحافة.

عقد مؤتمر التكافل الثالث 21 ديسمبر

مندني: «التكافل» ساعدت 1113 من السجناء والموقوفين بـ 959 ألفاً منذ بداية العام

أعلن رئيس مجلس إدارة جمعية التكافل لرعاية السجناء د.مساعد مندني أن الجمعية بصدد عقد مؤتمر التكافل الثالث في الحادي والعشرين من ديسمبر المقبل وسيكون المؤتمر تحت شعار «إعادة التكافل كما كان في عهد الأجداد».

وأعرب مندني في تصريح صحافي عن تمنياته بأن يشمل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد هذا المؤتمر برعايته الكريمة خصوصا أن سموه عرف عنه الروح الوطنية الخالصة وحبه الشديد أن يعيش جميع أفراد المجتمع الكويتي كأسرة واحدة والعمل على لم شمل الأسرة الكويتية.

وقال مندني إن هذا المؤتمر الوطني يسعى لإعادة تكافل وترابط أهل الكويت عموما كما كان في عهد الأجداد ويسعى أيضا لإعادة اللحمة الوطنية بهذا البلد المبارك بعدما لوحظ في الفترة الأخيرة حدوث نوع من التصدع الغريب في المجتمع الكويتي وارتفاع ظاهرة الطائفية والمذهبية التي لم تكن موجودة من قبل متمنيا أن يلاقي المؤتمر النجاح ويترك أثرا إيجابيا في نفوس أفراد هذا البلد المعطاء ويعود هذا الترابط كما كان في عهد الأجداد.

وكشف مندني عن مساعدة الجمعية منذ بداية العام الحالي حتى نهاية شهر أكتوبر الماضي 1113 حالة من السجناء والموقوفين وحالات الضبط والإحضار بمبلغ وصلت قيمته لـ 959343 دينار وحتى نهاية العام الحالي ستزيد قيمة المساعدات عن مليون دينار كويتي.

ودعا د.مساعد مندني جميع الخيرين والمهتمين بإعادة التكافل في هذا البلد الطيب بدعم هذا المؤتمر وتقديم أفكار جديدة تثري عمل الجمعية وأيضا من خلال تبرعاتهم لمساعدة المتعثرين لظروف خرجت عن إرادتهم وأن يتواصلوا مع الجمعية إما بالحضور أو عبر هواتفها الساخنة وهي 94064060 أو94064061 أو 24834414.

وبين مندني أنهم خلال عيد الأضحى قامت جمعية التكافل بالإفراج عن 38 موقوفا من النساء والرجال بمبلغ وصل الى 6500 دينار بالتعاون مع وزارة العدل ممثلة في القاضي جاسم الراشد الذي رسم البسمة في يوم إجازة عيد الأضحى على وجوه مجموعة من أسر السجناء بعد الإفراج عن ذويهم وهذه التضحية ليست بغريبة على القضاة الذين لا يألون جهدا في التعاون مع جمعية التكافل للإفراج عن السجناء والموقوفين في كل الفرحات التي تطلقها جمعية التكافل حتى في وقت الراحة والعطلات الرسمية.

د.مساعد مندني

أكد حرص «الشؤون» على دعم مشاريع خدمة المجتمع

الكندري بسرعة إنجاز طلب تعاونية الروضة إنشاء مركز صحي

أعرب وكيل وزارة الشؤون محمد الكندري عن ثقته وإيمانه بالدور الاجتماعي والتنموي الفاعل للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت، مشيدا بما حققته الحركة التعاونية في الكويت من إنجازات تدعم العمل الاجتماعي ومساهماتها في تطوير المناطق التابعة لها والعمل على تقديم العديد من الخدمات والأنشطة للمستثمرين.

وأكد الكندري خلال لقائه برئيس مجلس إدارة جمعية الروضة التعاونية علي الأنبعي وكل من الوكيل المساعد لشؤون الخدمات بوزارة الصحة سمير العصفور ود.محمد العياد وفوزية السداني وحمود الزعبي.

وأكد الكندري ان مشاركات جميع المؤسسات الأهلية في تحقيق خطط التنمية في الكويت تأكيد على حب ووطنية مسؤوليها وتحملهم المسؤولية الوطنية، داعيا جميع هذه المؤسسات الى ترجمة هذا الحب والانتماء لهذا الوطن الغالي في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء الى تضافر الجهود والانتاج والبعد عن كل ما يشوب وحدة الوطن ويعطل تقدمه وازدهاره.

وشدد على دعم قطاع التعاون بالوزارة لجميع الخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية والهادفة الى المشاركة في العمل الوطني وتحمل مسؤولياتها في تنمية المجتمع، مثمنا دور جمعية الروضة التعاونية وإنجازاتها المميزة، وأشار الى ان الوزارة ممثلة في قطاع التعاون توافق على أي مشاريع تتقدم بها الجمعيات التعاونية لخدمة المجتمع ومنها المشروع المميز لجمعية الروضة والذي تقدم به رئيس مجلس الإدارة للموافقة على إنشاء مركز صحي في منطقة الروضة وفق أحدث المواصفات ويقدم خدماته لأبناء المنطقة، معطيا تعليماته بسرعة الانتهاء من الإجراءات المتبعة لتحقيق هذا الطلب في أسرع وقت ممكن. هذا وقدم الأنبعي الشكر والتقدير الى الوكيل الكندري راعي الحركة التعاونية في الكويت وإلى الوكيل المساعد لشؤون التعاون ومسؤولي القطاع د.جاسم أشكناني على الدعم والمساندة الدائمة لأنشطة الجمعية والحركة التعاونية عامة، وأشار الى ان موافقة وزارة الصحة على هذا الطلب لم تكتمل إلا بعد موافقة وزارة الشؤون على إنشاء هذا المستوصف، الذي يعتبر اول إنجاز تحققه جمعية تعاونية على مستوى الكويت، متمنيا ان يحقق هذا المشروع ما سعى إليه أعضاء مجلس الإدارة ودعمه الوكيل الكندري.

محمد الكندري مجتمعا مع علي الأنبعي وسمير العصفور ود.محمد العياد وفوزية السداني وحمود الزعبي